ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

قامت وزارة المالية خلال شهر أكتوبر الماضى بعدد من الجهود الهامة فى مجال تطوير نظم إدارة المالية العامة ورفع كفاءة الإنفاق العام بهدف تعظيم الاستفادة من موارد الدولة على النحو الذى يُسهم فى تحسين معيشة المواطنين. حيث تم إطلاق الإصدار الأول لدليل موازنة البرامج والأداء ليوضح إرشادات واضحة لتطبيق موازنة البرامج والأداء فى الجهات بشكل يضمن توحيد الأنشطة المتشابهة وربط المخصصات المالية ببرامج محددة وفقاً لأحدث الخبرات العالمية والتحول الرقمي لتعزيز أسس الحوكمة والإدارة الرشيدة للنفقات وتحسين الخدمات التى يتلقاها المواطنين. حيث أثبتت فلسفة موازنة «البرامج والأداء» نجاحاً كبيراً خلال السنوات السابقة فى القطاع الصحى تجسد فى المبادرتين الرئاسيتين للقضاء على فيروس سى، وإنهاء قوائم انتظار الجراحات والتدخلات الطبية الحرجة، ومن المقرر الاستمرار فى توسيع نطاق تطبيق هذا النهج علي باقى القطاعات الحيوية الهامة.

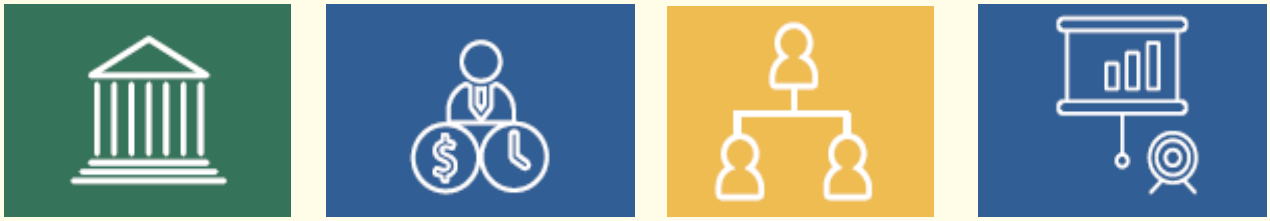

وفى إطار الإجراءات التى إتخذتها وزارة المالية خلال شهر أكتوبر لتحسين مناخ الإستثمار، فقد تم فى حدث تاريخى إطلاق أول سندات خضراء مصرية ببورصة لندن بقيمه ٧٥٠ مليون دولار لأجل خمس سنوات، الإصدار الأكبر بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتلعب تلك السندات دوراً هاماً فى تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة، وتحقيق خطة مصر للتنمية المستدامة في مجالات النقل النظيف والطاقة المتجددة والحد من التلوث والسيطرة عليه والتكيف مع تغير المناخ ورفع كفاءة الطاقة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، على ضوء «رؤية مصر ٢٠٣٠»، كما تكتسب السندات الخضراء أهمية بالغة خلال المرحلة الراهنة لإستقطاب العديد من المستثمرين، بالإضافة الى كونها آليه هامة لتنويع مصادر التمويل. حيث قامت وزارة المالية فى وقت سابق بالإعلان عن طرح سندات سيادية خضراء بقيمة بلغت أكثر من ٣,٧ مليار دولار أمريكى.

وفى خطوة إستباقية أخرى قامت وزارة المالية بإطلاق قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة ٢٠٢٠ ليعد خطوة جوهرية هامة نحو التحول الرقمي والانتقال إلى مرحلة الميكنة الكاملة، وتحقيق المزيد من الفاعلية لقواعد إنهاء المنازعات الضريبية، وتوحيد الإجراءات الضريبية من خلال منح رقم ضريبي واحد للممول بما يساعد على تبسيط الإجراءات الضريبية وتحسين مناخ المستثمرين.

وقد أدت الإصلاحات المطبقة إلى إحداث تحسن فى مؤشرات الأداء المالى والإقتصادى خلال العام الحالى، ويتضح ذلك من خلال متابعة أحدث التطورات للمؤشرات التفصيلية التالية:

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي 2020/2019 محققاً معدل نمو مبدئي قدره 3.6% مقارنة بمتوسط قدره 2.3% في الفترة 2011-2014، وجدير بالذكر فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره 6% خلال العام المالي 2020/2019 نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو

اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة)، يليه تنامي قطاع الخدمات الإنتاجية (خاصة تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين)، وتنامى القطاع السلعى (خاصة قطاع الزراعة)، وتنامي الصناعات التحويلية (خاصة تكرير البترول والتشييد والبناء) كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى 7.7% فى الربع الأول من عام 2020.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات مساهمةً فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال العام المالي 2020/2019 ليساهما بنسبة 6.5 نقطة مئوية خلال عام 20/19**، مقارنة بمساهمة قدرها 1.1 نقطة مئوية فى العام السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار 0.8 نقطة مئوية. مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** 3.7 نقطة مئوية خلال العام المالى 20/19.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

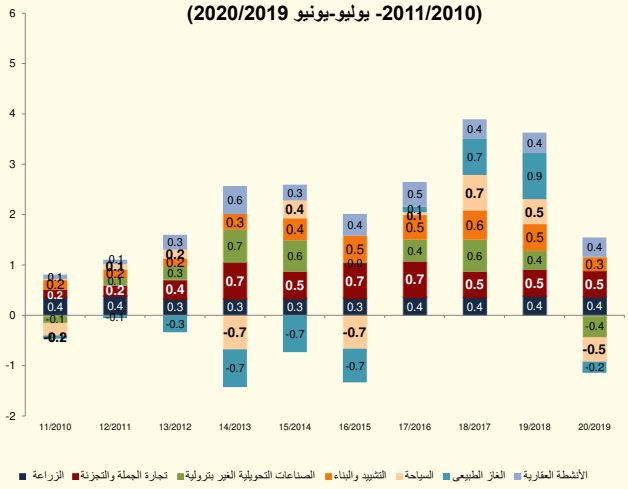

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2020/2019 -2011/2010 يوليو-يونيو)

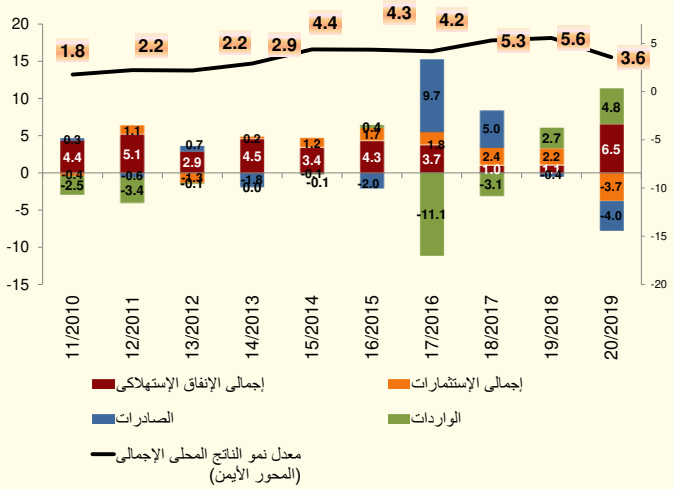

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو 7.2% خلال العام المالى 2020/2019، مقارنة بـ 1.0% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة 5.9 نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره 6.7% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ 2.8% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ 0.6 نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها 0.3نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ 0.8 نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، **ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ 4.7% خلال العام المالى 2020/2019 مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو 1.1 نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو 6.1% (مساهماً بنحو 0.5 نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ3.8% (ليساهم بـ0.4 نقطة مئوية). يليه **نمو قطاع الخدمات الإنتاجية** والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ 2.8% خلال العام المالى 2020/2019 (ليساهم في النمو المحقق بنحو 0.9نقطة مئوية)، ويرجع ذلك في الأساس في ضوء تنامى قطاع الإتصالات بنحو 15.2% (ليساهم بنحو 0.4 نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ3.9% (ليساهم بنحو 0.2 نقطة مئوية). **بالإضافة إلى إرتفاع القطاع السلعى** بمعدل نمو سنوى بلغ 1.2% (ليساهم في النمو المحقق بنحو 0.6 نقطة مئوية)، في الأساس في ضوء تنامى قطاع الزراعة بنحو 3.3% (ليساهم بنحو 0.4 نقطة مئوية). **فضلاً عن تنامى قطاع الصناعات التحويلية** بمعدل نمو سنوى بلغ 1.4% خلال العام المالى 2020/2019 (ليساهم في النمو المحقق بنحو 0.2 نقطة مئوية) مدفوعاً بتنامى قطاع تكرير البترول بمعدل نمو سنو بلغ 17.3% (ليساهم بنحو 0.7 نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ 4.4% (ليساهم بنحو 0.3 نقطة مئوية) خلال العام المالى 2020/2019.

- **وعلى أساس شهرى، إرتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة 4% ليحقق 131.6 نقطة خلال شهر يناير 2020** مقارنة بـ 126.6 نقطة خلال شهر يناير 2019، مدفوعاً في الأساس بارتفاع المؤشر الفرعى لقطاع النقل بـ 31% مقارنة بشهر يناير 2019. يليه قطاع السياحة والذى ارتفع بمقدار 17%، وقطاع قناة السويس بـ6%، وقطاع الصناعات التحويلية بـ3%، وقطاع الغاز الطبيعى بـ2% مقارنة بشهر يناير 2019.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل 39.2 **مليار دولار خلال** شهر اكتوبر2020، مقارنة بـ 13.4 مليار دولار في نهاية مارس 2013.

- **حقق مؤشر مديري المشتريات** أعلي معدل له منذ 2014 ليسجل نحو 51.4 نقطة خلال أكتوبر 2020، مقارنة بـ50.4 نقطة خلال سبتمبر 2020.

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية،** فقدد تراجع مؤشر EGX-30 بنحو 4.3% ليحقق 10,515.3 نقطة خلال شهر أكتوبر 2020، مقارنة بـ 10,989.3 نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **12.5 مليار دولار** خلال العام المالي 2019/2018 مقارنة بـ 9.8 مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى -2.1% خلال الفترة يوليو-سبتمبر 21/20، مقابل -2.3% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو 18.4%، مما فاق إرتفاع المصروفات بنحو 11% ، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو 204.7 مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر 2021/2020، لترتفع بنسبة نمو 18.4%حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو 73.3% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو 26.7%

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو 16.3 مليار جنيه** (بنسبة زيادة 42.2%) لتسجل 54.8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة

  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ1.3 مليار جنيه** (بنسبة زيادة 10.5%) لتحقق 13.9 مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل 12.6 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ11مليار جنيه (بنسبة زيادة 84.1%) لتحقق نحو 24.1 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ3.8 مليار جنيه** (بنسبة زيادة 92%) لتحقق نحو 8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة

- **وإرتفاع الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس بـ0.7% لتحقق 7.8 مليار جنيه** خلال فترة الدراسة

- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو 0.8 مليار جنيه** (بنسبة زيادة 1.1%) لتسجل 74.3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من الضرائب على سلع جدول رقم (1) المحلية بـ3.2 مليار جنيه (بنسبة زيادة 15.1%) لتحقق 24 مليار جنية خلال فترة الدراسة

- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ0.7 مليار جنيه** (بنسبة زيادة 35%) لتحقق 2.7 مليار جنية خلال فترة الدراسة

- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات** بنسبة 13.3% لتحقق 12.6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ1 مليار جنية** (بنسبة 12.8%) لتحقق نحو 9.6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ0.4 مليار جنيه** (بنسبة 30.5%) لتحقق 1.8 مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (مثل 26.7% من إجمالى الإيرادات) بنحو 13.2 مليار جنيه (بنسبة زيادة 31.9%) لتحقق 54.6 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل 41.4 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- حيث **إرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية** بـ2 مليار جنيه (بنسبة 14.1%) لتحقق نحو 16.2 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل 14.2 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق
- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة** بـ1.5 مليار جنيه (بنسبة 179%) لتحقق 2.3 مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وقد حققت أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس نحو 7.5 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وحققت أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية نحو 2.9 مليار** جنيه خلال فترة الدراسة. فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ12.3 مليار جنيه (بنسبة نمو 83.3%) لتحقق 27 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ6.6 مليار جنيه** لتسجل 9.4 مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)
- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ5.7 مليار** جنيه لتسجل 17.6 مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو 11% ليسجل 336.8 مليار جنيه خلال الفترة يوليو-سبتمبر 2021/2020. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم 148 لعام 2019.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو 3.8 مليار جنيه بنسبة 5.1% ليحقق 78.7 مليار جنيه خلال فترة الدراسة

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ22.5 مليار جنيه لتصل 28.5 مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم 148 لعام 2019،
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو 0.9 مليار جنيه لتحقق 1.7 مليار جنيه خلال فترة الدراسة
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنسبة زيادة 2.3% ليصل 1.2 مليار جنيه
- كما تم تخصيص 12.4 مليار جنيه **لدعم السلع التموينية** خلال فترة الدراسة

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو 15 مليار جنيه (بنسبة 60.4%) لتسجل 40 مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) فى ضوء أهتمام الدولة بزيادة الإستثمارات فى المشروعات العملاقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو 29.2 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 44% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو 10 مليار جنيه بنسبة نمو قدرها 17.7% عن العام المالى السابق.**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-سبتمبر 2021/2020

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-سبتمبر		معدل التغير
	2021/20	2020/19	
الإيرادات	**204,715**	**172,971**	**%18.4**
الضرائب	150,154	131,598	%14.1
المنح	314	323	%3-
الإيرادات الأخرى	54,247	41,050	%32.1
المصروفات	**336,816**	**303,341**	**%11.0**
الأجور وتعويضات العاملين	78,736	74,936	%5.1
شراء السلع والخدمات	10,720	12,834	%16.5-
الفوائد	135,070	138,515	%2.5-
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	54,714	34,087	%60.5
المصروفات الأخرى	17,627	18,064	%2.4-
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	39,949	24,906	%60.4
الميزان النقدى	**-132,101**	**-130,369**	
صافى حيازة الاصول المالية	**2,875**	**1,092**	
الميزان الكلى	**-134,976**	**-131,461**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**0.0%**	**0.1%**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**-2.1%**	**-2.3%**	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى 4834.2 مليار جنيه (83.1% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر 2019، مقارنة بـ 4801.8 مليار جنيه في نهاية يونيو 2019 (90.2% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو 356.2 مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة 77.2 مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى 40.6 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019 مقارنة بـ 37.9 مليار دولار في نهاية يونيو 2019. في حين تراجعت ديون البنوك إلى 8.7 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019، مقارنة بـ 9.5 مليار دولار في العام المالي الماضي.

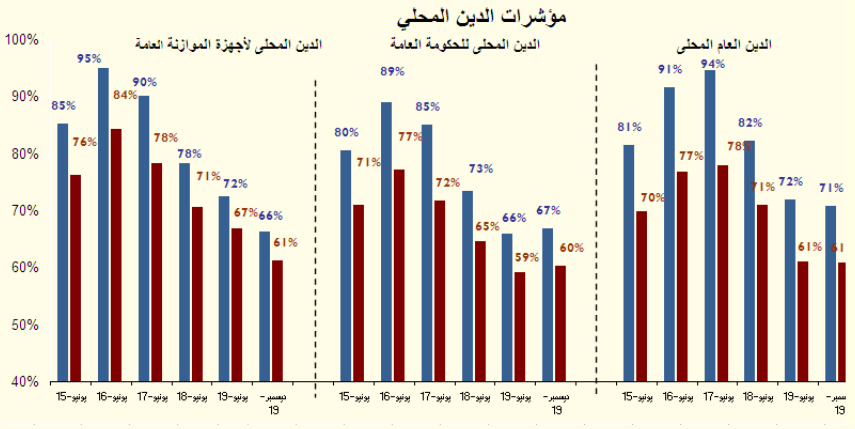

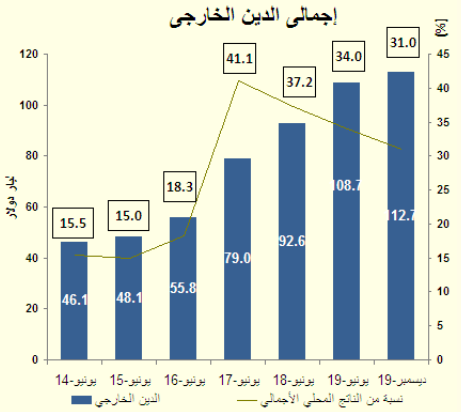

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو 4.5% خلال شهر أكتوبر 2020، مقارنة بـ 3.7% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو 4.0% خلال الفترة يوليو-أكتوبر العام المالى 2021/2020، مقارنة بـ6.0% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق.

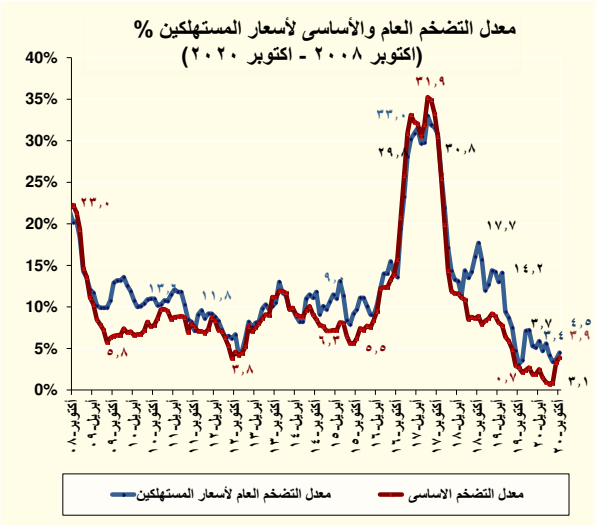

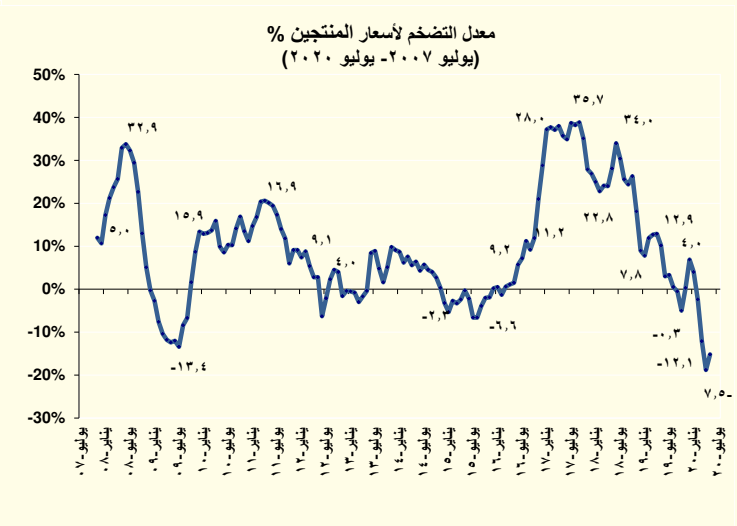

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق 19.1% في يوليو2020 (4626.5 مليار جنيه)، مقارنة بـ 17.5% في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى **زيادة المعروض النقدي** ليسجل 21.6% في يوليو2020، مقارنة بـ 17.5٪ في الشهر الماضي نتيجة لارتفاع **معدل النمو السنوى للنقد المتداول** ليسجل 29.7% في يوليو2020، مقارنة بـ 23.7٪ خلال الشهر الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل 18.3٪ في يوليو2020، مقارنة بـ 17.5٪ في الشهر الماضي، نتيجة ارتفاع **معدل نمو الودائع غير الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى 26.4 ٪ في يوليو2020، مقارنة بـ 25.3٪ في الشهر الماضي.
- وعلى نحو آخر، فقد **سجل معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** قيمة قدرها -54.5٪ (157.4 مليار جنيه) مقارنة بـ -56.3٪ خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء تراجع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنوك ليسجل -139.1٪ في يوليو2020، مقابل -180.3٪ خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بشكل طفيف** ليسجل 26.4٪ في نهاية يوليو2020 (4469 مليار جنيه) مقارنة بـ 23.1٪ في الشهر الماضي، بسبب تحقيق **مطلوبات القطاع الخاص** معدل نمو سنوي قدره 20.8٪ في يوليو2020، مقارنة بـــ 19.5٪ خلال الشهر الماضي.

- ومن ناحية أخرى، **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - مسجلة 19.8٪ (4788.5 مليار جنيه) في نهاية يوليو2020، مقارنة بـ 17.3٪ خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة 84% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما **انخفضت نسبة القروض إلى الودائع** لتسجل 46.1٪ في نهاية يوليو2020، مقارنة بـ 46.4٪ خلال الشهر الماضي.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى اجتماعها بتاريخ 12 نوفمبر 2020 **خفض سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** بواقع 50 نقطة أساس ليصل الي 8.25٪ و9.25٪ و8.75٪ على الترتيب. كما تم **خفض سعر الخصم** بواقع 50 نقطة أساس ليصل إلى 8.75٪.

القطاع الخارجى

- **إستطاع الإقتصاد المصرى بفضل الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق تحسن ملحوظ في أداء عجز الحساب الجارى، إضافة إلى إعادة بناء إحتياطات النقد الأجنبى بمستويات تاريخية خلال السنوات السابقة مما مكنه من إمتصاص الصدمة غير المواتية لجائحة كورونا. وتشير أحدث البيانات الصادرة من البنك المركزى المصرى خلال الفترة يوليو- مارس 2020/2019 إلى تحقيق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو 5.1 مليار دولار. وقد تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو 2.4 مليار دولار(بنسبة إنخفاض -25.2%) ليحقق -7.4 مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل -9.8 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نتيجة في الأساس لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل. أما على جانب ميزان الحساب الرأسمالى والمالى فقد حقق فائضاً** بلغ نحو 4.1 مليار دولار خلال فترة الدراسة، ولكنه أقل من الفائض المحقق خلال الفترة يوليو-مارس 2019/2018 والبالغ 9.6 مليار دولار متاثراً في الأساس بجائحة كورونا والتى أثرت على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وخاصة الناشئة منها.

ويمكن تفسير التحسن على جانب المعاملات الجارية في الأساس في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة 9.9% بنحو 1.2 مليار دولار لتحقق 13.6مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل 7.3 مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل 8.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية والغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -2.2% بنحو 0.9 مليار دولار لتحقق 40.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والفحم بأنواعه، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، وقطع غيار وأجزاء أجهزة كهربائية للإستعمال المنزلى).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل 8.1 مليار دولار، مقابل 8.8 مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى 2019/2018) في حين ارتفعت الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة 18.3% بنحو 3.3 مليار دولار لتحقق 21.5 مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة 4.4% لتسجل 4.5 مليار دولار، مقابل 4.3 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية

فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو 4.1 مليار دولار خلال الفترة يوليو- مارس 2019 /2020، ولكنه أقل من المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق والبالغ نحو 9.6 مليار دولار على خلفية تداعيات جائحة كورونا، وقد جاء ذلك في الأساس تأثراً بخروج إستثمارات غير المقيمين في الأوراق المالية المصرية بنحو 7.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وتراجع **صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو 595 مليون دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت 5.9 مليار**

دولار خلال فترة الدراسة، مقابل 6.5 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق **نظراً لأجواء عدم التيقن الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا وتأثر تدفقات الإستثمار على مستوى العالم بشكل عام.**